



15 دسمبر 2017

مذكرة
137X17

إلى
السيدة والسادة

مدیرة ومدیري الأکاديمیات الجھویة للتریة والتکوین

الموضوع: معالجة البناءات والمنشآت المدرسية التي لا تتوفر فيها شروط السلامة.

المراجع: - المذكرة رقم 14/162 بتاريخ 27 نونبر 2014 في شأن الحماية من الأخطار الناجمة عن التقلبات المناخية وسوء الأحوال الجوية؛

- المذكرة رقم 17-277 بتاريخ 03 ماي 2017 في شأن الترتيبات ذات الأولوية المتعلقة بالتأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتکوین؛

- الرسالة عدد 185-17 بتاريخ 22 يونيو 2017 في شأن الحجرات غير الصالحة للاستعمال بالفرعيات.

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله؛

وبعد، فتبنا للمذكرين والرسالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، ومواصلة للجهود الرامية إلى التأهيل المندمج للمؤسسات التعليمية، وتحسين مظهرها الداخلي والخارجي، وتخليصها من كل المظاهر التي قد تؤثر على جماليتها، أو تنعكس سلبا على السير الطبيعي للدراسة بها، أو تشكل خطرا على مرتفقها وممتلكاتها؛

وتعزيزا للتدابير المرتبطة بالحماية من الأخطار الناجمة عن سوء الأحوال الجوية، التي تروم تحصين المؤسسات التعليمية، وروادها من تلاميذ وأطر تربوية وإدارية، من كل المخاطر المحتملة بسبب التقلبات المناخية وسوء الأحوال الجوية؛

يتعين الحرص على التتبع والمراقبة الدائمة للحالة المادية للبناءات والمنشآت المدرسية، واتخاذ التدابير الضرورية لمعالجة وضعها، بما يسمح ببلوغ الأهداف المرتبطة بتحسين جمالية ورونق المؤسسات التعليمية، وضمان سلامة مرتفقها والعاملين بها، حتى تمر العملية التربوية في ظروف لائقة وآمنة.

ويقصد بالبناءات والمنشآت المدرسية مختلف مكونات البنية المادية للفضاء المدرسي، من حجرات دراسية، ومرافق تربوية وإدارية، ومرافق صحية، وساحات، وأسوار، ومداخل، ومرافق داخلية، ومطاعم مدرسية، وغيرها.

و بهذه الخصوص، يتعين الحرص على ما يلي:

- وضع الآليات الالزمة من أجل التتبع الدائم لوضعية البنىيات المدرسية، إن على المستوى الجهو أو الإقليمي أو على مستوى المؤسسات التعليمية؛
- الحرص على ديمومة صيانة البنىيات القائمة، وتفعيل الصيانة الوقائية، ومعالجة كل الأضرار التي تلحق بالبنييات والمنشآت المدرسية فور وقوعها، تحسباً لتفاقمها وتعاظمها؛
- التسريع بالخلص من المرافق غير المستعملة المستغنى عنها، والحجرات غير الصالحة للاستعمال بالفرعيات، طبقاً لما هو محدد في المذكورة رقم 17-277 والرسالة رقم 17-485 المشار إليها أعلاه؛
- اتخاذ كافة التدابير الاحترازية والعلاجية الضرورية، في حالة ملاحظة أية أضرار لاحقة بالبنييات المدرسية، من شأنها تشكيل خطورة على رواد المدرسة؛
- الامتناع عن استعمال البنىيات والمرافق التي يتم التأكد من كونها تشكل خطراً داهماً على الأفراد والممتلكات، واتخاذ التدابير الضرورية، إما لترميمها وإعادة تأهيلها، أو للتخلص الفوري منها في حالة عدم قابلتها للإصلاح؛
- حث مديري المؤسسات التعليمية على توخي اليقظة الالزمة في هذا المجال، وعلى ضرورة اتخاذهم التدابير الضرورية لمعالجة وضعية البنىيات المدرسية، انسجاماً مع مسؤوليتهم في ضمان حسن سير الدراسة في المؤسسات التعليمية، وتوفير شروط الصحة والسلامة للأشخاص والممتلكات، كما هو منصوص عليه في النظام الأساسي الخاص بمؤسسات التربية والتعليم العمومي؛
- الاستثمار في مختلف اللجن ذات الصلة بالموضوع، كاللجن المحلية المكلفة بجرد الحجرات غير الصالحة للاستعمال بالفرعيات، واللجن والخلايا المرتبطة بمواجهة الأخطار الناجمة عن التغيرات المناخية وسوء الأحوال الجوية، والخلايا والمصالح المكلفة بتتبع تأهيل المؤسسات التعليمية؛ من خلال التفعيل الكامل والناجع لأدوارها، وتتابع أشغالها، وتنسيق تدخلاتها، بهدف إرساء آلية شاملة ومندمجة وفعالة لتتبع وضعية البنىيات والمنشآت المدرسية، ومعالجتها.

وكإجراءات فورية واستعجالية، يتعين القيام بما يلي:

- إجراء جرد شامل وسريع لمختلف البنىيات والمنشآت المدرسية التي من شأنها المساس بسلامة مرتفقي المؤسسات التعليمية والعاملين بها، كالبنيات المتهزة أو التي في وضعية جد متدهورة، أو التي لحقت بها أضرار جسيمة بسبب عيب في البناء، أو حادث عرضي، أو جراء سوء الأحوال الجوية، أو لأي سبب آخر من الأسباب؛

ويتعلق الأمر بالحالات الاستعجالية، التي لا يمكن برمجتها ضمن أشغال الصيانة والتأهيل والإصلاح والترميم التي تجري بشكل اعتيادي، والتي يتعين التخلص الفوري منها، لعدم قابليتها للإصلاح،

ولتشكيلها خطرا محدقا ومؤكدا على مستعملي المؤسسة التعليمية. كما تندرج في هذا الصدد المرافق التي لم تعد الحاجة قائمة إلها، والتي تستدعي التخلص منها اعتبارا لها جنس السلامة:

- اتخاذ الإجراءات الضرورية والفورية من أجل معالجة الحالات التي تم جردها، من خلال مباشرة مسطرة التخلص منها، وهدمها، وفق المساطر القانونية والإدارية الجاري بها العمل، وبتنسيق مع السلطات المحلية المعنية، والمصالح المختصة بإدارة أملاك الدولة.

كما أطلب منكم، اتخاذ التدابير الضرورية، واستثمار مختلف البدائل الممكنة، لتلافي تأثير هذه العملية على السير الطبيعي للدراسة بالمؤسسات المعنية، حفاظا على الزمن المدرسي للتلميذات والتلاميد، والسلام.

عن الوزير ويتقويض منه
الكاتب العام لقطاع التربية الوطنية
يوسف بمقاسمه